الأنباء
الجمعة 31 مايو 2013

خلال ندوة أقيمت في مبارك الكبير مساء أول من أمس

المعارضة تطالب مجدداً بحل المجلس الحالي

عبدالرحمن العنجري

بدر الداهوم

أسامة الشاهين

قال النائب السابق عبدالرحمن العنجري ان ثوابتنا هي قضية مصيرية، فإما أن تكون الكويت دولة تسير وفق دستور وقانون أو بلا ذلك، لاسيما في ظل التحول الديموقراطي الذي تشهده الكثير من الدول العربية، مشيرا إلى إن الكويت تتراجع على عكس ما يسير إليه العالم من مشاركة شعبية وإصلاحات سياسية.

وتابع العنجري، خلال ندوة اقامتها تنسيقية الحراك مساء اول من امس في مبارك الكبير، ان سفير الولايات المتحدة الأميركية السابق لدى البلاد ريتشارد ليبارون عندما زار منتدى الدوحة مؤخرا تقدم بورقة عمل تتحدث عن الإصلاحات السياسية في دول الخليج العربي، قائلا فيها ان الخليج ليس محصن من المتغيرات السياسية والاجتماعية بسبب الوعي السياسي والتعليمي، مؤكدا على سرعة تلك المتغيرات أسوة بما حصل بمصر.

وزاد العنجري نقلا عن حديث السفير الأميركي السابق: ان ما يحدث في الكويت من متغيرات قد يلفت نظر أميركا، لاسيما أن الإصلاحات السياسية باتت مطلبا للعديد من الشعوب الخليجية.

وبين أن منظمة CRS التابعة للكونغرس الأميركي أصدرت تقريرا مؤخرا تتحدث فيه عن مرسوم الصوت الواحد، حيث أوضحت بالتقرير ان الكويت دولة محورية لأميركا خاصة بعد سحب القوات الأميركية من العراق، لذلك فهي تمثل موقعا استراتيجيا للمصالح القومية الأميركية.

وتابع العنجري: ان التقرير أوضح ان خروج الشعب الكويتي في مسيرات يصل عددها إلى 100 ألف مواطن من اجل رفض قانون الانتخابات لهو جدير بالإصلاحات السياسية، في ظل تمسكه بالدستور، مضيفا ان مرسوم الصوت الواحد جاء لضمان أغلبية برلمانية وتفكيك المعارضة وهو ما احدث ركودا في الاقتصاد نتيجة الصراع والشلل السياسي.

وأكد العنجري: اننا في منطقة تعيش فوق رمال متحركة في ظل الصراع الإقليمي الذي قد يؤثر علينا، مشيرا إلى أنه كلما كانت الجبهة الداخلية معتمده على الدستور والمشاركة الشعبية فلن يكون هناك تأثير على الشعب من الخارج.

وبين ان مصادر الإصلاح السياسي إما أن تأتي بمبادرات من الحكومة أو الشعب، موضحا ان الإصلاحات السياسية من شأنها إبعاد البلاد عن أي هزات سياسية بسبب الصراع الاقليمي.

وقال ان قانون الانتخابات 2006/42 جاء في عام 2006 وقد تشكلت عدة برلمانات على مدى السنوات الماضية دون أن تكون هناك ضرورة في إصدار مراسيم لتغير النظام الانتخابي، مضيفا انه عندما جاء مجلس 2012 بمجموعة من النواب متفقين على الحد الأدنى من التشريعات فقدت الحكومة قرار الأغلبية وخسرت قواعد اللعبة جاءت بمرسوم تغيير النظام الانتخابي.

وذكر ان الشعب الكويتي لم يتبق لهم سوى مجلس الأمة، لاسيما أن تعيينات السلطتين التنفيذية والقضائية تأتي وفقا لمراسيم.

من جانبه، قال النائب السابق بدر الداهوم ان قانون الانتخابات 2006/42 هو مشروع حكومي أصبح فيما بعد قانونا شرعيا بعد تصديق مجلس الأمة عليه، على الرغم من الظلم الذي يحمله من ناحية عدد الأصوات في كل دائرة من الدوائر.

وتابع الداهوم: ان الشعب الكويتي عندما اسقط الحكومة والمجلس جراء قضية الإيداعات والديزل، ترتب على ذلك وجود مجلس لا تشتهيه الحكومة، لذلك لجأت الأخيرة إلى ضرب إرادة الأمة عبر إصدار مرسوم لتعديل الدوائر.

وقال: انه في حال تحصين مرسوم الصوت الواحد فإن المجلس المقبل سيكون مشابها للمجلس الحالي، الذي لا يملك رأيه، موضحا ان تعديل النظام الانتخابي ما هو إلا إعدام للمؤسسة التشريعية، مطالبا المحكمة الدستورية في حكمها بالنظر إلى الرأي الشعبي فهو بمنزلة الاستفتاء للمرسوم.

من ناحيته، أكد النائب السابق أسامة الشاهين: أننا أمام مجلس امة مصطنع، فالكثير من المواطنين لا يتابعون أعماله، مشيرا إلى ان الرسالة الشعبية قد وصلت منذ الانتخابات التي جرت وفق مرسوم الصوت الواحد لذلك نجد ان الحكومة تحاول إيجاد مخرج لإسقاط هذا البرلمان.

وبين الشاهين ان قانون الانتخابات لا يمكن أن يصدر ما دون التشريع العادي، بل يصنف على انه تشريع دستوري وفق ما أكده عدد من الخبراء الدستورين، موضحا ان لجوء الحكومة إلى ذلك التشريع هو من اجل تمرير وإيجاد المخارج للمبالغ التي تم صرفها وتصل إلى 10 مليارات دولار على بعض الدول.

وطالب الشاهين المحكمة الدستورية بإعادة الحكومة «الناشز» إلى بيت الطاعة الدستورية، قائلا: نحن أمام الطلقة البائنة، فإما عودة الحكومة إلى بيت الطاعة أو سنكون خارج إطار الدستور.

بدوره، قال النائب السابق أسامة المناور ان الحكومة مطالبة بسحب مرسوم تغيير النظام الانتخابي والعودة مرة أخرى إلى الشعب مع إصدار مرسوم بتعطيل المجلس الحالي لمدة شهر لحين صدور قرار المحكمة الدستورية، مطالبا الحراك بتوحيد الصفوف لمواجهة الأزمات، مضيفا: لن نركن في بيوتنا وستكون لنا وقفة حقيقية إذا ما استمر العبث بدستور البلاد.

● ناصر الوقيت

خلال ندوة نسائية أقامها أمس الأول

الزلزلة: استقالة وزير النفط لا تكفي ووزير الداخلية لا يملك الإجابة عن أسئلة ومحاور الاستجواب

د.يوسف الزلزلة

أكد النائب د.يوسف الزلزلة أن على الحكومة كشف الحقائق الخاصة بقضية الداو على الملأ في مجلس الأمة، لافتا إلى أن استقالة الوزير غير كافية لأنه كان على المجلس إيقاف كل قرارات وزير النفط، ولذلك فإن المجلس قد دعا الى تشكيل لجنة لمتابعة ما حدث في قضية الداو، هذا بالاضافة إلى لجنة التحقيق المشكلة فعليا، مشيرا إلى أن هناك إصرارا نيابيا على دعوة الحكومة لكشف الحقائق كاملة رغم ما أعلنته الحكومة من ان ملف الداو تم تحويله الى النيابة.

وتطرق الزلزلة خلال ندوته النسائية مساء أول من أمس إلى قضية استجواب وزير الداخلية قائلا ان الاستجواب قدم بالفترة التي كانت الحكومة لديها وقت كاف ليقدم وزير الداخلية اجاباته على محاور الاستجواب الأربعة خاصة ان المحاور كانت معلنة ولم تكن خفية، لكن لم نسمع رأي الحكومة سوى قبل الجلسة بثلاثة أيام حيث نشر بالصحف لافتا الى أن موقف الحكومة كان متوقعا للهروب من الاستجواب حيث إنها تريد قبر الاستجواب اما بالتأجيل أو بالتحويل للتشريعية وهذا ما حدث حيث تم تحويله للتشريعية لاعتراض وزير الداخلية على محورين في الاستجواب رغم أننا أعلنا أننا نتنازل عنهما وليصعد الوزير للاجابة على باقي المحاور لكن الوزير رفض.

وأضاف أن 14 نائبا صوتوا ضد التحويل للتشريعية لان محاور الاستجواب واضحة ومطلوب من الوزير صعود المنصة لتفنيد الأسئلة والاستفهامات وليس المطلوب طرح الثقة فيه.

وأشار إلى أن المواطنين لديهم تساؤلات يجب الاجابة عنها خاصة مع ازدياد الشعور بافتقاد الامن وان هناك 65 ألف حكم لم ينفذ، والمطلوب من الوزير الرد على ما أثير حول الخروقات بالداخلية والاخطاء الكثيرة بالوزارة وكان المفترض من الوزير صعود المنصة والاجابة عن الارقام التي اخذناها من الوزارة كالمخالفات والازدحام المروري ومعدلات الجريمة التي ازدادت والتجاوزات المالية والادارية في عدد من الادارات التابعة للداخلية.

وقال الزلزلة لسنا كالمجلس السابق كما كانت تفعل الأغلبية المبطلة يقدمون الاستجواب وطرح الثقة جاهز وموقع، نحن نريد فقط الاصلاح من أجل هذا الوطن، ولذلك انتظرنا أن يصعد المنصة ويفند الاستجواب إذا كان لا يرى خللا لديه وأعطانا الاثباتات أثنينا عليه وانتهى الأمر، وإذا اعترف بوجود أخطاء نجعله يتعهد بإصلاح الخلل ونعطيه مهلة شهرين لتصحيح الأخطاء، فقد كنا نود عرض الاستجواب الراقي امام أهل الكويت الذي هدفه الاصلاح وليس رأس الوزير او إسقاط الحكومة، لكن كان من الواضح ان الوزير لا يريد صعود المنصة، الحكومة لو عندها شوي مصداقية لقبلت بصعود المنصة، لكن الوزير اعترض على المحورين 3 و4 انهما غير دستوريين رغم أن احد اكبر الاستشاريين الدستوريين قال ان الاستجواب دستوري 100٪.

وقال الزلزلة ان وزير الداخلية لا يريد صعود المنصة رغم أننا اقترحنا إلغاء المحورين الذي تعلل بعدم دستوريتهما، فهو لا يرغب بالاستجواب لأنه ليست لديه اجابات عن الاسئلة والمحاور وحصل الوزير على ما يؤيد من أغلبية لتحويل الاستجواب إلى التشريعية، كما أنه اراد الموعد بعد شهر وذلك للهروب تماما من الاستجواب لأن في 6/16 حكم المحكمة الدستورية فإما يبطل هذا المجلس وبذلك يذهب الاستجواب كأن لم يكن أو يستمر المجلس ويتم التعديل الوزاري الذي وعد به رئيس الوزراء ويتغير الوزير، وفي الحالتين لن يصعد المنصة.

وأشار إلى أن المجلس الحالي بهذه الطريقة لا ينفع لأنه غير مهيأ لاستخدام ادواته التشريعية، فاذا جاء وقت محاسبة الوزراء على ادائهم يصبح بلا مخالب او انياب لمحاسبة الفساد فقلت ان وافق المجلس على شهر تأجيل أدعو الله لبطلان المجلس الحالي فإن استمرار مجلس لا يحاسب الحكومة على اخطائها خطر، لأن الفساد سوف يزداد فإذا الوزير يخطئ ولا مجلس يحاسبه فهذه كارثة.

وقال أتمنى الا يستمر المجلس الحالي فاذا استمر وهو يتعامل مع الاستجوابات بتلك الطريقة فسوف يزداد الفساد بالحكومة ويصبح صعب السيطرة عليه، مؤكدا أن الاستجواب تم قبره والتشريعية موقع لقبر الاستجوابات والوزير طلع مستانس.

وأشار إلى أن هناك من يدافع عن وزير الداخلية خاصة أن آخر 3 أسابيع شهدت البلاد تغييرا كبيرا، لافتا إلى أن ما تحقق من إنجاز مؤخرا لا يحسب لوزير الداخلية بل يحسب لرجل واحد يدعى عبدالفتاح العلي لأن كفاءته أوصلته لهذا المنصب، والذي نجح من خلال منصبه في صنع التغيير الذي لمسناه مؤخرا فالوزير له سنين طويلة ولم يفعل شيئا، وعبدالفتاح العلي هو رجل المرحلة، ولو كنت مكان رئيس الوزراء لشلت الوزير ووضعت مكانه عبدالفتاح، انا لا اطعن بشخص الوزير بل اتكلم عن أدائه فليس هذا أداء وزير داخلية عليه مسؤولية حفظ امن الوطن.

وأشار الزلزلة إلى الانجازات بمجلس الامة الجلسة الأخيرة قائلا انه تم إقرار قانون المستثمر الاجنبي ما يدفع الاقتصاد الكويتي للتقدم والرقي، خاصة أن الاستثمار مفتوح في دول مجلس التعاون للشركات الاجنبية بينما هناك قيود للمستثمر الاجنبي، ولذلك لا نرى مستثمرين لا أجانب ولا حتى الكويتيين، فمليارات الدولارات تخرج من الكويت للاستثمار بالخارج ولذلك فالقانون الجديد يشجع المستثمر الأجنبي.

وأضاف أنه أيضا تم إقرار قانون الاتجار بالسلع: خصوصا ان اسعار السلع اصبح يزداد لأسعار خيالية، وقد أعطى القانون الجديد المسؤولين ادوات محاسبة أي تاجر يرفع سعر سلعة دون وجه حق، لافتا إلى أن جهاز حماية المستهلك به قرارات مشددة في حال رفع التاجر ثمن السلعة بدون أسباب أو باع سلعة تقليد على أنها أصلية، حيث تصل العقوبات إلى سحب الرخصة.

وأفاد بأن الجمعيات التعاونية تحولت لاوكار للسياسة والطائفية والقبلية والفئوية ولذلك جاء القانون الجديد للتعاون، حيث اعتمد آلية الصوت الواحد بدلا من 3 وأن يكون المرشح معه شهادة دبلوم على الأقل لأن الجمعيات تتعامل بالملايين مع من يرشح لمجلس ادارة الجمعية ويكون عنده دبلوم، فبعضهم يرشح نفسه واموال الجمعيات كلها تصل لمليار دينار، فالمطلوب شخص يفهم بالتجارة ومؤهل لشغل المنصب وقد تمت الموافقة عليه وأي انتخابات بالجمعيات مستقبلا ستكون بالصوت الواحد.

وقال نجحنا اليوم في إقرار قانون العسكريين حيث تزيد رواتبهم من 200 الى 300 حسب خدمته، لافتا إلى أن الزيادة كانت تعطى في السابق للضباط فقط، بينما هذا القانون أعطى الحق للافراد والمتقاعدين، ومن يتقاعد يأخذ راتب سنة كاملة.

وفيما يخص قانون الكويتية قال الزلزلة اتفقنا باللجنة المالية ان تكون الشركة تحت مظلة وزارة المالية لأنها تتبع للهيئة العامة للاستثمار بينما الحكومة طالبت بأن تتبع وزير المواصلات يرأسها فطلبنا توضيح رأيهم كما أن هناك خلافا حكوميا ـ حكوميا حول مبلغ التعويضات، الـ 500 مليون دولار والتي سبق أن وافقت الحكومة على إعطائها للكويتية لشراء طائرات جديدة لكنها تراجعت عن ذلك وأرادت أن تأخذ هي المبلغ وبذلك لم يكتمل القانون.

أما عن الكويتيات المتزوجات من وافدين أو بدون فقال: لقد قدمت اقتراحا بقانون بأبناء الكويتية مهما كان جنسية الأب من حقها ان تخير أبناءها بالجنسية بين جنسية الأب او الأم مؤكدا أن المجلس الحالي يحاول إقرار حقوق المرأة وأعطاها حقوقها، فلا يعقل ان نعامل المرأة كمخلوق غريب بالمجتمع.

وأوضح أن المجتمع الكويتي مجتمع ذكوري، لكن المجلس الحالي يحاول إنصاف المرأة وقال ان احد محاور استجوابي كان المرأة المتزوجة، حيث لا تستطيع تجديد الجواز إلا بعد الحصول على موافقة الزوج وهذا مخالف للدستور، لافتا إلى أن المزاج التشريعي الأول يعتبر المرأة مخلوقا إنسانيا متدنيا.

وأشار إلى أن اللجنة البرلمانية وافقت على 100 ألف كقرض اسكاني للمرأة مثل الرجل ومن أخذوا 70 ألفا لهم 30 ألفا كترميم محفوظة ببنك التسليف.

وحول تجميد عدد من النواب والمديرين بالسكنية قال ان الحكومة الحالية يجب ان تذهب فهي لا امل فيها في تنفيذ المشاريع التنموية، ولذلك يجب تغيير 6 وزراء على الأقل حتى تأتي حكومة تنجز على جميع الأصعدة، كقضية الاسكان او قضايا اخرى، دور نواب الأمة يجب ان يتحركوا حتى يكون هناك تنفيذ لمشاريع الاسكان فالحكومة عاجزة عن تحقيق التنمية.

أكد أن مشكلة البدون لن تحل ولو بعد 50 عاماً لعدم جدية الدولة

النجادة: الحكومة بعثت برسالة بعدم حضورها الجلسة مفادها عدم احترام المجلس الحالي وسعيها للصدام

مبارك النجادة متحدثا خلال الندوة

أكد النائب مبارك النجادة أن الحكومة أرادت أن تبعث لمجلس الأمة برسالة بعدم حضورها الجلسة قبل السابقة، مفادها عدم جديتها، وعدم احترامها للمجلس الحالي، حيث تعودت الحكومة منذ زمن على أن يخلق لها المجلس المشاكل، ويتعامل النواب معها بالسب فإذا تعاملنا معها بالتي هي أحسن لا تستجيب.

وأشار خلال ندوته التي التقى فيها مرشحات دائرته في ضاحية عبد الله المبارك، الى أن الرسالة الحكومية من عدم حضور الجلسة مفادها دفع المجلس للتصادم، لظنها أن المجلس الحالي سهل، إلا أنها عندما قدمت إليها الاستجوابات ارتبكت، كما أنها لم تتوقع (الحكومة) رد فعل القيادة السياسية تجاه الاستجوابات التي قدمت حيث أكد سموه أنها في إطار الديموقراطية وليس هناك داع للهلهلة الحكومي.

وقال: لم تشهد الكويت استقرارا خلال السنوات الماضية بسبب انتشار الفساد في كافة الاتجاهات، وهناك من النواب السابقين من رفع شعار محاربة الفساد لكنهم اول من نشر الفساد.

وأضاف: المجلس الحالي أحدث استقرارا سياسيا في البلاد مما أثر بشكل إيجابي على الاقتصاد فقيمة البورصة زادت خلال هذه الأشهر الى ما يزيد عن مليار دينار، مما أنعش اقتصاد الكويت.

ولفت النجادة إلى أن إنجاز المجلس السابق من القوانين كان كارثيا، فلم يتعد ثمانية قوانين وباقي إنتاجهم «صراخ»، في حين أن المجلس الحالي أقر 31 قانونا في مدة 4 أشهر فقط، مشيرا إلى أن تحسن أداء وزارة الداخلية الملحوظ يعود إلى الجلسات المغلقة التي أجراها نواب المجلس مع وزير الداخلية وقياداتها قبل تقديم الاستجواب.

وقال: لم أكن تقديم الاستجوابات بهذه السرعة، ولكنني لم أكن مع تأجيلها كذلك فترات طويلة، مؤكدا على انه كان يفترض تشكيل لجنة للتحقيق في استجواب وزير الداخلية، والعقد المبرم مع إحدى الشركات التي يقال انها شركة إسرائيلية قبل أن يقدم الاستجواب.

وتأسف النجادة على استقالة وزير النفط قائلا: كان رجلا مهنيا تدرج في الوظائف حتى اصبح وزيرا، وكان ممتازا على مستوى التعامل وراقيا على المستوى الإنساني، لكنه أخذ بجريرة من قبله.

وتمنى ألا تحكم المحكمة الدستورية ببطلان المجلس الحالي لكي لا نعود لعدم الاستقرار السياسي ونعود للفساد مرة أخرى، فحل المجلس بسبب سوء الإجراءات يعد تلاعبا بمصير الناس، فحله بناء على خطأ في الإجراءات يعد كارثة ستفقد الناس الثقة في النظام.

وأشار إلى أن قضية البدون وصلت الى بعض المحافل الدولية، ونخشى أن يفرض الحل على إرادة الكويت، مشددا على أن البدون يستحقون التجنيس، إلا أن الدولة غير جادة في حل مشكلة البدون، ولن تحل ولو بعد 50 عاما، لعدم وجود قناعة بان هذه الفئة تستحق.

وتساءل: ما المانع من تجنيس البدون؟ فنحن لسنا دولة فقيرة وليس لدينا ما يمنع من تجنيس الجميع، لافتا الى أن الاعداد غير المعلنة تشير الى أن البدون في الكويت 180 الفا.

وقال: من كثرة المآسي التي شاهدتها في لجنة البدون فكرت جديا أن اخرج منها لشعوري بالإثم تجاه هذه الفئة وأن الله سوف يسألنا عنها يوم القيامة، داعيا الى اتخاذ قرار شجاع تجاه البدون وحل المشكلة من جذورها.

● بلقيس العلي

جمعية الزهراء التعاونية

ZAHRA

الإعلان الموحد لطرح الأنشطة رقم (2013/50)

بناء على موافقة وزارة الشئون الاجتماعية والعمل بكتابها المؤرخ 2013/5/27 على طرح الأنشطة التالية للاستثمار من قبل الغير وهي كالتالي :

م	النشاط	المساحة	القيمة الايجارية	الموقع
1	أسماك	20م2	400 د.ك	فرع قطعة 3
2	مأكولات خفيفة	17.50م2	400 د.ك	فرع قطعة 3

وذلك وفقا للشروط التالية :

1- أن يكون المتقدم من أصحاب الاختصاص ولديه ترخيص تجاري ساري المفعول ومطابق تماماً للنشاط المطروح.
2- تقدم الطلبات بالظرف المغلق بناءً على القرار الوزاري رقم 97/ت/2010 الخاص بتنظيم عطاءات الاستثمار.
3- تكون الأولوية للمساهم عند تساوي الدعم.
4- سوف يتم الاختيار للمتقدم بأعلى دعم مالي للجمعية على أن يكون بشيك واحد مصدق.
5- يلتزم مقدم الطلب بدفع شيك مصدق بمبلغ وقدره (250 د.ك) حسب قرار وزارة الشئون الاجتماعية والعمل يتم استرداده في حالة عدم الفوز مع مراعاة أن مبلغ التأمين المذكور ليس له علاقة بمبلغ التأمين المتعلق بالقيمة الإيجارية المعتمدة عند التعاقد.
6- يحق للجمعية إعادة طرح النشاط مرة أخرى في حالة اعتراضها على مبلغ الدعم المقدم لعدم تناسبه مع النشاط المطروح بشرط موافقة لجنة فض المظاريف على ذلك.
7- يقدم الطلب على كراسة الشروط نظير رسم قدره (30) ديناراً كويتياً لاغير، غير قابل للرد اعتباراً من يوم الجمعة الموافق 2013/5/31 وحتى نهاية دوام يوم الخميس الموافق 2013/6/13 وتودع الطلبات داخل الصندوق المخصص بإدارة الجمعية ولن يلتفت إلى الطلبات التي تقدم قبل أو بعد الموعد المحدد علماً بأن الدوام كالتالي :
من السبت إلى الأربعاء من الساعة 8.00 صباحاً وحتى الساعة 1:00 ظهراً.
ومن الساعة 5.00 مساءً حتى الساعة 8.00 مساءً ويوم الخميس فترة صباحية فقط حتى الساعة 12.00 ظهراً في إدارة الجمعية.
8- من وقع عليه الاختيار يلتزم بمراجعة إدارة الجمعية خلال أسبوعين من تاريخ الاختيار لاتمام الإجراءات اللازمة وتوقيع العقد وإلا يعتبر طلبه لاغياً، ويصبح مبلغ التأمين حقاً خالصاً للجمعية مع استرداد مبلغ الدعم المقدم.
9- تطبق أحكام القانون رقم (24) لسنة 1979 بشأن الجمعيات التعاونية والقرارات الوزارية بهذا الشأن.

المستندات المطلوبة :

1- صورة البطاقة المدنية لصاحب الترخيص.
2- صورة الرخصة التجارية سارية المفعول للنشاط المطروح.
3- صورة اعتماد التوقيع ساري المفعول مبيناً فيها بيانات الترخيص المقدم.
4- أن يقدم طالب الاستثمار إقرار وتعهد بعدم وجود أي نشاط لدى الجمعية مستثمراً من قبله حالياً، وفي حالة ثبوت عكس ذلك سيتم سحب الاستثمار الجديد منه.

والله ولي التوفيق

مجلس الإدارة